

بيان صحفي

اقتراح حظر حزب التحرير يقوم على الأكاذيب والصور النمطية العنصرية والإسلاموفobia

إن اقتراح الحكومة الأسترالية حظر حزب التحرير لا يمكن تبريره إلا من خلال تشويه مواقف الحزب، والاعتماد على عقود من التصوير العنصري لل المسلمين في هذا البلد، أملاً في أن تمنع هذه الصور النمطية أي تدقيق جاد في مزاعم الحكومة.

إن حزب التحرير جزء من الجالية الإسلامية، وبالنظر من زاوية إسلاموفobia، فنحن إما أن نكون خطرين و يجب تحبيتنا، أو سُدُّجاً ويجب التحكم بنا!

"المسلمون لا يُؤكّنون آراءً، بل يتطرّفون، المسلمين لا يعبّرون عن وجهات نظر، بل يبيّنون الكراهية، المسلمين لا يمكن الوثوق بهم حتى في قراءة الأخبار، لأن مظالمهم سرعان ما تتحول إلى أحداث قتل جماعي"، هذه هي العنصرية التي تعتمد عليها الحكومة الأسترالية.

إن المسلمين في هذا البلد، وحزب التحرير جزء منهم، يتمسكون بفخر بميّتهم الثابت في معارضه الإبادة الجماعية في غزة، فالاحتلال سيفي في أعيننا ظلماً دائماً، كما أن الإبادة ستظل ظلماً دائماً، وتدمير البيوت فوق رؤوس سكانها سيفي جريمة أبد الدهر، وكذلك قصف المستشفيات والمدارس ومراكز توزيع الطعام، واغتصاب الأسرى أيضاً كبيرة لا تغترّ.

وبدل أن تواجه الحكومة الأسترالية هذه الحقائق مباشرة، اختارت أن تشن حملة متعمّدة من التضليل، فمن الذي سيتحقق من ادعاءاتها أصلاً؟! ومن الذي سيجاذف بالدفاع عن المسلمين على أي حال؟!

وتدعى الحكومة أن حزب التحرير "يشبه النازيين الجدد"، وهذه مقارنة عبّية حيث تجعلنا والنازيين الحقيقيين على حد سواء! كما تزعم أننا وراء أعمال عنف في كنيس بوكيفيلد، وهي ضاحية لم نسمع بها إلا بسبب هذا الاتهام نفسه! فإذا لم يتمكنوا من إقناع الناس بأن حزب التحرير يقوم بأعمال عنف، يقولون إنه يشجع عليه، وإن لم ينجح ذلك، يقولون إنه يُلهم الناس للفيام بالعنف، أو على الأقل يمدحه! المهم هو أن يربطونا بالعنف بأي شكل، وإلّا كمال المشهد، فلنُضيف تهمة معاداة السامية أيضاً.

هذا هو مستوى الخطاب العام الذي باتت الحكومة الأسترالية تعتبره مقبولاً، ويدعمه ويسخر منه الناشطون الصهابية الذين يُؤسّوا من تنظيف صورتهم فانبروا لتشويه صورتنا.

إن ما تقرّره الحكومة يجب أن يثير الفزع لدى كل واحد منا، ولأن المدافعين عن المشروع الصهيوني لا يعجبهم ما نقول، تستعد الحكومة الأسترالية لصياغة قوانين خاصة تجرّم ما نقوله، رغم اعترافها هي نفسها، وتأكيد الحكومات المتعاقبة على مدار عقود، بأن ما نقوله يقع ضمن حقوقنا القانونية في التعبير.

ولكنهم يريدون الآن إعادة تعريف الخطاب السياسي المشروع بأنه خطاب كراهية، ليس لأنه كذلك فعلًا، بل لأنهم يكرهون ما نقول، والناشطون الصهابية لديهم قائمة طويلة من الأشخاص الذين يكرهونهم بشدة.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في أستراليا